

الشرطة السعودية تقتل شابًا في القطيف أثناء “التفحيط”

كتبه نضال عبدالرحمن | 1 مايو، 2015



ذكرت المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان في 21 من أبريل الجاري 2015 أن أفرادًا من الشرطة أطلقوا النار على المواطن “عبدالله آل رمضان” الذي كان مع متجمهرين يشاهدون استعراضًا للتفحيط وهي رياضة شائعة في السعودية لاستعراض فنون قيادة السيارات، حينما جاءت سيارة شرطة وبدأت بإطلاق النار، والذي اعتقد المتجمعون أنه سيكون في الهواء بغرض تفريق تجمعات التفحيط كما يحدث عادة، لكنهم فوجئوا بتصويب الشرطي سلاحه أفقيًا تجاه

للتجمهرين؛ ما أدى إلى إصابتهم بالرصاص وسقوط آل رمضان قتيلاً وإصابة آخرين، وقد أكد نشطاء مستقلون عن حالة جسد الشاب "آل رمضان" إصابته برصاصة انشطارية في البطن نتج عنها أضرار كبيرة وخطيرة في الكلى والكبد وأن الرصاصة خرجت من جهة الظهر، كما تعرض "آل رمضان" لنزيف دموي حاد داخل البطن، إضافة لما فقده بسبب الجروح الخارجية.

ويبلغ المواطن آل رمضان من العمر 24 سنة، ويعمل في حفر الغاز متنقلاً ما بين الجبيل وبعض مناطق الحفر، وهو المعيل الوحيد لوالده، ورغم مرور 7 أيام على قتله، لم يتم تسليم جثته - والتي توجد في مستشفى محافظة القطيف المركزي شرق السعودية - لوالديه، لأن السلطات تقوم بالضغط على العائلة من أجل التنازل عن القضية وتوقيعهم بتسجيل الجريمة ضد مجهول، فيما أخبروهم باعتراف الشرطيين بالقتل المتعمد لكنهم أخفوا الأسماء، فيما يظل مطلب الأهل تقديم القاتل للمحاكمة، وهذا ما يسبب الماطلة من قبل السلطات في تسليم الجثة.

نعم: (إكرام الميت دفنه) ولكن الذي لا يريد إكرامه هو السلطة بتسترها ع
قاتله ٨ أيام

وصبر عائلته هو طريق كرامته #الشرطة تقتل مواطن في القطيف

٢

— علي الديبسي (@April 29, 2015) ali_adubisi)

موقف قوي وثابت لعائلة آل رمضان يعلمنا دروساً في الحكمة. وحقهم علينا
أن نساندهم ونقف معهم.. والحق كله

معهم. #الشرطة تقتل مواطن في القطيف

١

— علي الديبسي (@April 29, 2015) ali_adubisi)

فيما ذكر شهود عيان اعتقال وإخفاء قسري للمواطن خليل آل شبيب 33 عامًا والذي حاول إسعاف آل رمضان رغم منع الشرطة له من الاقتراب من الجثة، حيث تم اعتقاله منذ 21 أبريل وإخفاء معلومات عن مكانه وتهمته، ولا زال مصيره مجهولاً حتى لحظة كتابة الخبر.

وفي هذا الصدد علق علي الديبسي رئيس المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان "أوضحت جريمة آل رمضان، أن السلطة كما هي ليست أمينة على ثروات ومقدرات الشعب، كذلك هي ليست أمينة على حياته، والشيء المؤكد أن القانون الذي تدير به السلطة الوطن لا يكفل للمواطن حقه، لذلك لا يتحقق العدل وسيادة القانون إلا بمراقبة المواطن انتهاكات السلطة، واحتجاز جثمان

المواطن عبدالله آل رمضان 9 أيام بمبررات غير مقبولة وإجراءات غامضة في ظل التكتّم ومحاولات الإفلات من العقاب، يؤكد أن علينا كمواطنين مسؤولية خطيرة في سد الفجوات التي تحدثها السلطة نتيجة عدم احترامها للقانون والحق في الحياة، من جهة أخرى لم يكن هناك موقف وطني فاعل في حوادث مشابهة سابقة، الأمر الذي لم يساعد في إيقاف استهتار منسوبي الداخلية بحياة المواطن، لذا فإن موقفنا من قتل آل رمضان سيكون له بالغ الأثر في إيقاف تعديات السلطة أو استمرار استرخائها لحياة المواطنين.”

جرائم القتل ممكن أن تحدث في أي مكان وبمختلف الأسباب لكن السلطة
تخلق مشكلة وجريمة إضافية بتسترها ع جريمة القتل